الأمم المتحدة

A/60/192

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الستين

مسألة تمثيل ثلاثة وعشرين مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بالاو وبليز وبوركينا فاسو وتشاد وجزر سليمان وجزر مارشال وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغامبيا وملاوي وناورو لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، وعملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نتشرف بأن نطلب إدراج بند تكميلي معنون ''مسألة تمثيل ثلاثة وعشرين مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة'' في جدول أعمال الدورة الستين. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) ستيوارت **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية بالاو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جانين إليزابيت **كوي – فلسون**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبليز لدى الأمم المتحدة

180805 170805 05-45876 (A)
0545876

(توقيع) ميشيل **كافاندو**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

(توقيع محمد على **أدوم**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية تشاد لدى المم المتحدة

(توقيع) كولن **بين**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) آنيت **نوتي**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) دومينغوس أغوستو **فيريرا**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارغاريت هيوز **فيراري**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين
لدى الأم المتحدة

(توقيع) كريسبين **غراي – جونسون**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) براون **شيمفامبا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

تعتبر جمهورية الصين (تايوان) دولة حرة ذات سيادة ومحبة للسلام وحكومتها المنتخبة ديمقراطيا هي الحكومة الوحيدة الشرعية التي يمكنها تمثيل مصالح ورغبات شعب تايوان في الأمم المتحدة. بيد أن حقوق ومصالح شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة المستبعد من عضوية الأمم المتحدة، لا تحظى بالدعم والحماية في الأمم المتحدة. وهناك اليوم حاجة ملحة، تعزى للأسباب التالية، إلى مواصلة دراسة هذه الحالة الخاصة وتصحيح هذا الإغفال المجانب للصواب.

١ - العالمية مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة

تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أن مهمة الأمم المتحدة تتمثل فيما يلي: ''أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية''.

وهذا الالتزام بمبدأ العالمية، المكفول لجميع الشعوب والأمم، يعتبر جوهر النظام الدولي الذي أقامه الآباء المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة ٤ من الميثاق ''جميع الدول الأخرى المحبة للسلام'' إلى الانضمام إلى المنظمة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أصبحت أعمال الأمم المتحدة ذات أهمية متزايدة، واكتسب إعمال مبدأ العالمية طابعا ملحا جديدا. وبانضمام تيمور الشرقية وسويسرا إلى المنظمة، أضحت جميع بلدان العالم تقريبا أعضاء في هذه المنظمة التي تتسم بطابع عالمي حقيقي أكثر من أي وقت مضى، ما عدا بلدا واحدا هو تايوان. وبعد كل هذه الإنجازات في سبيل تحقيق مبدأ العالمية، يمثل الاستبعاد الكامل لتايوان من الأمم المتحدة تحديا أخلاقيا وقانونيا للمجتمع الدولي. ويتعين على الأمم المتحدة الكف عن تطبيق سياسة العزل السياسي الذي لا معنى له على شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة.

والواقع أن المشاركة في أعمال الأمم المتحدة هي رغبة عامة لشعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة. واستنادا إلى هذا الحماس الشعبي الشديد، أصبح تأمين هذه المشاركة إحدى المهام التي تحظى بالمكانة الأولى لدى حكومة تايوان المنتخبة ديمقراطيا. وفي عصر العولمة هذا، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي الترحيب بمطمح الـ ٢٣ مليون نسمة لشعب تايوان ومساعدته على بلوغ هذا الهدف.

٢ - قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يحل مسألة تمثيل شعب تايوان

في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١، كانت مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة مثار خلاف مستمر. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في النهاية القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، الذي قُبلت بموجبه جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة. بيد أن هذا القرار لم يعالج مسألة تمثيل ٢٣ مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، أسيء استخدام القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لاحقا لتبرير استبعاد تايوان من منظومة الأمم المتحدة. وفيما يلي نص القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦):

إن الجمعية العامة،

إذ تذكر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن إقرار الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية أمر جوهري لحماية ميثاق الأمم المتحدة والقضية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تخدمها بمقتضى الميثاق،

وإذ تعترف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة، وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة،

تقرر أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فورا من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها.

وجدير بالذكر بصفة خاصة أن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وجميع المنظمات المتصلة بها. ولم يقرر أن تايوان تعتبر جزءا من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية الحق في تمثيل جمهورية الصين (تايوان) أو شعب تايوان في الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها.

ورغم وضوح القرار نصا وروحا، ظلت تايوان على مدى ٣٤ عاما منذ اعتماد القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) مستبعدة من الأمم المتحدة وظل ٢٣ مليون من التايوانيين محرومين من حقهم الأساسي في المشاركة في أعمال وأنشطة الأمم المتحدة، مما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من القواعد الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

٣ - جمهورية الصين (تايوان) دولة ذات سيادة وعضو بناء في المجتمع الدولي

إن جمهورية الصين (تايوان) البالغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة، مما يصنفها في المرتبة الثانية والأربعين من بين أكثر شعوب العالم تعدادا، والتي يتكون إقليمها من جزر تايوان، وبنغهو، وكينمن وماتسو، تحظى بحكومة تتسم بالكفاءة وبمؤسسات راسخة أقامت الدليل على قدرتها على إقامة علاقات دولية ودية وبناءة مع عدد كبير من الدول في جميع أنحاء العالم. وتقيم تايوان، على سبيل المثال، علاقات دبلوماسية كاملة مع الكرسي الرسولي و ٢٥ دولة من أعضاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تضطلع تايوان بدور نشط في عدة منظمات دولية من خلال عضويتها الكاملة فيها، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

ولم تكن تايوان قط حكومة محلية أو مقاطعة تابعة لجمهورية الصين الشعبية. بل على العكس من ذلك، ظلت ضفتا مضيق تايوان، منذ الوهلة الأولى لإنشاء جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، خاضعتين لحكومتين منفصلتين، دون أن يكون لأي منهما أي سيطرة أو ولاية على الأخرى.

٤ - تايوان مجتمع ديمقراطي مفعم بالحيوية وشريك دولي نشط

أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' عن صواب أنه ''يجب أن يكون حق كل إنسان في اختيار طريقة حكمه ومن يحكمه حقا يكتسبه عند مولده، ويجب أن يكون إعمال هذا الحق على الصعيد العالمي هدفا رئيسيا لمنظمة تتفانى في سبيل قضية توسيع نطاق الحرية''. وبناء على ذلك، فإن الإنجازات التي حققتها تايوان في مجال تعميق الديمقراطية تستحق أن تحظى بالدعم النشط للأمم المتحدة.

ففي أعقاب أربعة عقود من الحكم الاستبدادي في تايوان في عام ١٩٨٧، تمكنت تايوان بفضل الإصلاحات الدستورية الجذرية التي جرت فيها من إجراء انتخاباتها البرلمانية العامة الأولى في عام ١٩٩٢، وتلتها الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٠، مهدت الانتخابات الرئاسية الثانية الطريق لانتقال السلطة سلميا لأول مرة من حزب سياسي إلى آخر. وتبرهن كذلك الانتخابات الرئاسية المباشرة الثالثة لعام ٢٠٠٤ على التزام تايوان بالديمقراطية الحقة.

ويعتبر نجاح تايوان في التحول الديمقراطي وجهودها الدؤوبة من أجل تعزيز حقوق الإنسان دليلا على مثابرة الشعب والحكومة على دعم وتعزيز السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، شدد الرئيس تشن شوي - بيان في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه رئيسا في عام

٢٠٠٠ على أهمية الديمقراطية والسلام بالنسبة لشعب تايوان: ''لقد أثبتنا للعالم بفضل تصويتنا المقدس أن الحرية والديمقراطية قيمتان عالميتان لا جدال في ذلك، وأن السلام هو أسمى هدف تسعى الإنسانية إلى بلوغه''. وفي خطابه بمناسبة توليه الرئاسة في عام ٢٠٠٤، أعاد تأكيد إيمان وتصميم تايوان الراسخين قائلا إن تايوان: ''تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دورها كمشارك ومساهم فعال في المجتمع الدولي – وهذا هو حق شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة؛ كما أن ذلك واجب من واجباتنا كمواطنين في المجتمع العالمي''.

وعلاوة على ذلك فإن تايوان، بوصفها دولة ديمقراطية، تلتزم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية. وتسعى الحكومة إلى إدماج تايوان في النظام الدولي لحقوق الإنسان، متعهدة بالالتزام بقواعد ومعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا. وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، تعمل تايوان على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتفق تمام الاتفاق والمبادئ التي أرستها الأمم المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة، قامت تايوان، سعيا منها إلى الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية والنهوض بها، بإنشاء الاتحاد الديمقراطي لمنطقة المحيط الهادئ، وإنشاء مؤسسة تايوان للديمقراطية. وهي تشارك بنشاط في أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

ولجميع هذه الأسباب، نعتقد أن تايوان تعتبر نموذجا ممتازا لجميع البلدان التي تسعى إلى تبني الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وقواعد وقيم مجتمعنا الدولي.

٥ – استبعاد تايوان من الأمم المتحدة يشكل تمييزا ضد شعبها يحرمه من حقه الأساسي في الاستفادة من أعمال الأمم المتحدة والإسهام فيها

تواجه تايوان، باعتبارها دولة حديثة العهد بالاقتصاد المتقدم النمو، مجموعة كبيرة متنوعة من القضايا والاحتياجات في مجالات مثل حماية البيئة، والتحولات الديمغرافية، وتوفير الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض المعدية، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتوفير السفر والنقل الجويين الدوليين بطريقة أكثر أمنا وسرعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة. وفي عالم تتزايد فيه درجة الاعتماد المتبادل، يتعين التصدي لهذه القضايا والاحتياجات بالشكل المناسب عن طريق الآليات والتعاون الدوليين بقيادة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وبغض النظر عن أنه لا يحق بتاتا لجمهورية الصين الشعبية أن تمثل تايوان في الساحة الدولية وعن أنها لا تستطيع في الواقع أن تضطلع بذلك، فكثيرا ما تتذرع جمهورية الصين

الشعبية ومسؤولو الأمم المتحدة، وهم على خطأ، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٥٦ (د — ٢٦) المشار إليه سابقا من أجل منع الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وحتى الأفراد من شعب تايوان، من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك جميع الأنشطة المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا الاستبعاد الجائر للحكومة والمنظمات المدنية والأفراد في تايوان يتنافى مع المبدأ الأساسي المتمثل في المشاركة المفتوحة أمام الجميع الذي تؤيده الأمم المتحدة. وهو ينتهك، فضلا عن ذلك، حق شعب تايوان في أن يكون ممثلا في منظومة الأمم المتحدة، وفي أن يشارك في المجموعة الكبيرة من البرامج الفنية للأمم المتحدة لما فيه المنفعة العامة للجميع.

ومن الأمثلة على هذا التمييز ما يلي:

(أ) تغطي منطقة تايبيه لمعلومات الطيران مساحة قدرها ٤٠٠ ١٨٨ كيلومتر مربع، تشمل تشغيل ١٣ خطا جويا دوليا رئيسيا وأربعة خطوط جوية داخلية. وتقدم هذه المنطقة عددا ضخما من خدمات المعلومات المتعلقة بالرحلات الجوية. ورغم ذلك، لا تزال إدارة الطيران المدني في تايوان ممنوعة من المشاركة في أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي. وفي واقع الأمر، تضطلع منطقة تايبيه لمعلومات الطيران بدور أساسي. فقد قامت في عام ٢٠٠٤ بتوفير ١,٤٩ مليون خدمة من خدمات مراقبة الطيران، ووصل ٢٠,٧٥ مليون مسافر دولي إلى تايوان وغادرها، وعالجت ١,٢٥ مليون طن من شحنات البضائع. وفضلا عن ذلك، تقوم ٣٨ شركة خطوط جوية بتشغيل رحلات منتظمة من تايوان وإليها، من بينها ٣٢ شركة أجنبية. وفي عام ٢٠٠٤، نظمت رحلات جوية من تايوان وإليها بلغ عددها ٢٣٠ ١٧٥ رحلة جوية.

(ب) طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب الدولي؛ إلا أن تايوان لا يسمح لها بالمشاركة في جهود التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة. وبدون مشاركة تايوان في الآليات الدولية المناسبة للرد بشكل فعال على نداء مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات بشأن الإرهاب الدولي، توجد هناك ثغرة خطيرة في الشبكة العالمية الرامية إلى الحماية من الإرهاب ومكافحة غسل الأموال.

(ج) تسببت كارثة الزلزال وأمواج تسونامي التي اكتسحت جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في مقتل أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص وفي تشريد الملايين من الأشخاص. وفور وقوع الكارثة، أعلنت حكومة تايوان، بروح من التعاطف الإنساني وعرفانا بالمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي إلى تايوان على إثر الزلزال الذي تعرضت له في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عن اعتزامها تقديم منحة قدرها

٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات الإغاثة من الكارثة، وذلك ما صنفها في المرتبة السابعة عشرة من حيث كبر حجم الالتزامات المتعهد بها في العالم بأسره. ورغم أن تايوان بلد من البلدان المانحة الرئيسية، إلا أنها منعت من المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بالإغاثة في حالات الكوارث التي نظمت خلال السنة الجارية، مثل الاجتماع الاستثنائي لقادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أعقاب الزلزال وأمواج تسونامي المعقود في إندونيسيا في ٦ كانون الثاني/يناير، والاجتماع الوزاري للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المتضررة من جراء أمواج تسونامي الذي عقده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف في ١١ كانون الثاني/يناير، والمؤتمر المعني بالجوانب الصحية لكارثة أمواج تسونامي في آسيا الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو في بوكيت بتايلند. وهذا إجحاف في حق شعب تايوان التواق إلى مساعدة الآخرين. ولن تشارك تايوان فقط مشاركة نشطة في مشاريع التعمير لما بعد كارثة أمواج تسونامي التي ينظمها مصرف التنمية الآسيوي والمركز الآسيوي للبحث والتطوير المتعلقين بالخضروات باعتبارها عضوا فيهما، بل إنها تأمل أيضا في المشاركة في البرامج المتوسطة والطويلة الأجل التي ترعاها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، مثل التعاون الدولي المتصل بالوقاية من الكوارث وإنشاء آليات للإنذار من وقوع كوارث أمواج تسونامي.

(د) على الرغم من أن إدارة الصحة في تايوان مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بصحة مسافرين دوليين يبلغ عددهم ٢٠ مليون مسافر يحل بتايوان ويغادرها سنويا، إلا أن تايوان لم تتمكن من مشاركة المجتمع الدولي في مناقشة قضايا الصحة العامة والسياسات الصحية منذ استبعادها من منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٧٢. وقد انقطعت أيضا القناة العادية لاتصالاتها مع الإدارات الفنية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وهذا أمر ليس مجحفا فقط بحق شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، بل إنه يلحق الضرر أيضا بصحة عشرات الملايين من الأفراد في سائر أنحاء العالم. ولقد اتضحت من تفشي وباء (سارز) (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) في تايوان في عام ٢٠٠٣ ضرورة عدم استبعاد تايوان من الشبكة العالمية للوقاية من انتشار الأمراض المعدية، وضرورة السماح لها فورا بالانضمام إلى الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأوبئة والتصدي لها التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمشاركة في جميع الأنشطة المتصلة بهذه المنظمة. بيد أن جمعية الصحة العالمية لا تزال ترفض حتى مجرد النظر في مقترح يدعو تايوان إلى المشاركة في أعمالها بصفة مراقب.

ولقد آن الأوان لكي تكف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن استبعاد تايوان. فإشراك تايوان سيمكنها من المساهمة في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومن

الاستفادة منها، في حين أن الاستمرار في استبعادها يحد بدرجة هائلة من هذه الجهود الهامة وينتهك حقوق ٢٣ مليون تايواني.

٦ - التزام تايوان منذ أمد طويل بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعاون الدولي

تسلم تايوان تسليما كاملا بحق جميع شعوب العالم في الانضمام إلى الأمم المتحدة من خلال التقيد بالمبدأ المنصوص عليه رسميا في ديباجة الميثاق نفسه: ''نحن شعوب الأمم المتحدة''. وتدرك تايوان أيضا إدراكا كاملا أنه تقع على الدول الأعضاء أيضا التزامات وواجبات يتعين الوفاء بها باعتبارها أطرافا فاعلة مسؤولة في المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، تلزم المادة ٥٦ من الميثاق جميع الأعضاء بالتعهد بالقيام ''منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل'' لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥، بما في ذلك: ''(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها؛ وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم؛ (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين''.

وتايوان، بوصفها بلدا محبا للسلام يتمتع بنظام ديمقراطي مفعم بالحيوية ترغب في تنفيذ هذه الالتزامات الرسمية، لأنها تلتزم بشكل غير مشروط بمُثُل الأمم المتحدة الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، فإنها بإنجازاتها المشهود لها على المستوى الدولي، والتقدم الذي أحرزته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تجد نفسها مستعدة لتقاسم خبرتها الفريدة مع الأمم الأخرى. وبفضل العمل المضني والتضحيات التي قدمتها تايوان على امتداد الخمسين عاما الماضية، أصبحت تايوان اليوم تحتل المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث حجم اقتصادها، والمرتبة الخامسة عشرة من حيث حجم التجارة، والمرتبة الثالثة من حيث حيازة أكبر احتياطي من أرصدة العملة الأجنبية. ووفقا لدراسة عن القدرة على المنافسة أجراها المحفل الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٤، صنفت تايوان من بين ١٠٤ من البلدان التي تناولتها الدراسة في المرتبة الرابعة. وقد ساهم فعلا هذا النمو الاقتصادي المتميز مساهمة كبيرة في تحقيق الازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا، ويعتبر مكسبا حيويا لتايوان يمكّنها من الوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وباعتبار تجربة تايوان مثالا للتنمية الاقتصادية الناجحة، فإنه يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على العديد من البلدان النامية. ولقد كانت تايوان على استعداد دوما لتقاسم هذه

الخبرة الفريدة مع بقية العالم من خلال المشاركة البناءة في برامج مختلفة للمساعدة الخارجية والإنسانية وللإغاثة. وجدير بالذكر أن المساعدة الخارجية أدت دورا بالغ الأهمية في المراحل الأولى لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتايوان نفسها. ويسود الاعتقاد لدى شعب تايوان بأنه تقع عليه الآن مسؤولية رد بعض الجميل الذي أسداه باقي العالم بما أبداه من سخاء وتعاون.

وفي هذا السياق، شهدت تايوان تزايدا مطردا في حجم المساعدة الإنمائية الخارجية، التي ارتفعت إلى ٠,١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤. واعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٥، كان لتايوان ٣٦ بعثة تقنية طويلة الأجل مستقرة في ٣٠ بلدا شريكا، تركز على مجالات متباينة مثل بناء القدرات، والزراعة، ومصائد الأسماك، والبستنة، وتربية الماشية، والصناعات اليدوية، والطب، والنقل، والصناعة، والتعدين، وتوليد الكهرباء، والطباعة، والتدريب المهني، والتجارة، والاستثمار. وباتخاذ مجال الزراعة مثالا، قدمت البعثات التقنية التايوانية المستقرة في ١٤ بلدا المساعدة إلى المزارعين المحليين من أجل تنفيذ مشاريع زراعة الأرز في عام ٢٠٠٤. وشمل مجموع إنتاج الأرز في إطار مساعدة البعثات التقنية التايوانية مساحة ٧٨٦ ٢٦ هكتارا، وبلغ إنتاج الأرز ٩٨٠ ١٤٥ طنا في تلك السنة. وتبين هذه الجهود وغيرها من الجهود المماثلة أنه رغم استبعاد تايوان من العديد من صناديق وبرامج المساعدة الدولية المتعددة الأطراف الرئيسية وعدم قدرتها على المشاركة الكاملة في التعاون الدولي، إلا أنها تبذل ما في وسعها لاستخدام جميع القنوات الممكنة للإسهام إلى حد كبير في تنمية الشعوب في العديد من البلدان في العالم بأسره.

وفي مجال المساعدة الإنسانية، تؤدي تايوان أيضا دورا نشطا ما فتئ يتزايد أهمية. فهي تخصص سنويا ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ طن من الأرز للمساعدة الإنسانية الخارجية. وفي عام ٢٠٠٣، قامت منظمات غير حكومية تتخذ من تايوان مقرا لها بمنح ٧١٢ ٤٨ طنا من الأرز إلى جزر مارشال، والأردن، وتوفالو، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وليسوتو، وبيرو، وهايتي ومنغوليا. وفي نهاية السنة نفسها، وقع زلزال في مدينة بام الإيرانية تسبب في مقتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص. وإضافة إلى إيفاد فريق خاص للتنقيب والإغاثة من أجل تقديم المساعدة، منحت حكومة تايوان أيضا مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار ونسقت تقديم مواد الإغاثة التي منحتها الجمعيات الخيرية. وعلى إثر وقوع كارثة أمواج تسونامي في جنوب آسيا في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤، قدمت حكومة تايوان مساعدة أولية للإغاثة قدرها ٥٠ مليون دولار، وتعاونت أيضا مع المنظمات غير الحكومية الدولية من قبيل مؤسسة هيلين كيلر الدولية وفيلق الرحمة الدولي في جهود الإغاثة. وقدمت أيضا ما يزيد على ٣٥٥ طنا من

مواد الإغاثة إلى البلدان المتضررة من جراء كارثة أمواج تسونامي، منها ١٥٥ طنا إلى إندونيسيا، و١٨٨ طنا إلى سري لانكا، و١١ طنا إلى الهند.

ولا تزال هذه الأنشطة تتنامى من حيث الحجم والنطاق على الرغم من الصعوبة البالغة التي تواجهها تايوان في المشاركة في الآليات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وبطبيعة الحال، فإن مساعي تايوان ستكتسب مزيدا من الفعالية لو أنها نسقت مع ما تبذله الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهود على الصعيد الدولي. وفي الوقت الذي تعاني فيه برامج عديدة ذات أهمية حيوية من نقص خطير متزايد في الموارد، فإن رفض المجتمع الدولي العمل مع شريك، مثل تايوان، يبدي استعداده لذلك، يشكل أمرا غير معقول، بل إنه يفتقر حقيقة إلى روح المسؤولية.

٧ - اشتراك تايوان في الأمم المتحدة سيساعد على الحفاظ على السلم والازدهار والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في الحفاظ على السلم والأمن والازدهار في العالم. ويعتبر استقرار العلاقات واتسامها بالطابع السلمي عبر مضيق تايوان أمرا حاسما لإرساء السلم والأمن والازدهار بشكل دائم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وباعتبار الأمم المتحدة منتدى عالميا للحوار، يمكن لها أن توفر محفلا للحوار وبناء الثقة المتبادلة عن طريق تشجيع فرص المصالحة والتقارب بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية.

وفي نهاية المطاف، فإن تايوان وجمهورية الصين الشعبية، يمتلكان، متى استطاعا العمل معا، إمكانية تقديم إسهامات هامة في مجال السلم والأمن والازدهار، ليس فقط لما فيه خير شعبي ضفتي مضيق تايوان، بل كذلك شعوب المنطقة بكاملها. وحري بالأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي لتشجيع تحقيق هذه النتائج وتيسير الوصول إليها.

وقد وجه قادة تايوان نداءات متكررة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للخلافات السياسية بين الجانبين. واتخذت تايوان أيضا تدابير تهدف إلى تطبيع العلاقات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية لتمهيد الطريق للمصالحة السياسية. ومن بين هذه التدابير مد خطوط مباشرة للتجارة والاتصالات والنقل بين جزيرتي كينمن وماتسو الموجودتين بالقرب من سواحل تايوان، وميناءي زيامين وفوزو في جمهورية الصين الشعبية.

وفي البيان الذي أدلى به الرئيس تشن شوي - بيان، في جزيرة تاتان، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، كرر نداءه إلى قادة جمهورية الصين الشعبية لاستئناف الحوار بين جانبي مضيق تايوان دون أية شروط مسبقة. وصرح أيضا أن تطبيع العلاقات عبر مضيق تايوان ينبغي أن يبدأ بالمبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وأكد الرئيس تشن شوي - بيان في خطاب

تنصيبه رئيسا بعد إعادة انتخابه، في أيار/مايو ٢٠٠٤، مرة أخرى ما يلي: ''إن لديّ يقينا راسخا بأن كلا الجانبين عليهما أن يبديا التزاما صادقا بالتنمية الوطنية، وأن يعملا، من خلال التشاور، على وضع ''إطار للسلم والاستقرار'' يتسم بالدينامية لتحقيق التفاعل فيما بينهما؛ وأنه من اللازم علينا أن نعمل معا من أجل ضمان عدم إدخال أي تغيير أحادي على الوضع الراهن في مضيق تايوان؛ وفضلا عن ذلك، يجب علينا أن نزيد من تشجيع المبادلات الثقافية والاقتصادية والتجارية مع دمج هذه الروابط الثلاث. إذ أننا، من خلال ذلك فقط، سيكون في مقدورنا ضمان رفاه شعبينا، وتحقيق تطلعات المجتمع الدولي في آن واحد''. وصرح الرئيس تشن شوي - بيان كذلك في مؤتمر صحفي عقد بواسطة الفيديو مع الصحافة الدولية في نيويورك في ١٥ أيلول/سبتمبر من نفس السنة أنه ''إذا قبلت الأمم المتحدة انضمام تايوان إليها، فإنها ستتيح بالتأكيد آلية رصد دولية فعالة للغاية لوضع إطار لإرساء السلم والاستقرار بين ضفتي مضيق تايوان. وسيكون بوسعها حقا التأثير بشكل حاسم على مجرى السلم في مضيق تايوان والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ''.

ورغم أن الصين تجاهلت معارضة المجتمع الدولي الشديدة لاعتمادها على نحو انفرادي ما يسمى ''قانون مناهضة الانفصال'' في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، إلا أن الرئيس تشن أعرب في ١٦ آذار/مارس من نفس السنة عن ''سعادتنا لما تشهده جمهورية الصين الشعبية من ارتقاء هادئ، إلا أنه يتعين على السلطات الصينية أن تبرهن للمجتمع الدولي عن 'صحوتها السلمية'''. وصرح كذلك بأنه ''يتعين على كلا ضفتي مضيق تايوان الدخول في حوار قائم على مبادئ الديمقراطية والحرية والسلام من أجل تسوية المنازعات. ولن يقبل المجتمع الدولي استعمال أي وسائل غير ديمقراطية أو غير سلمية، بغض النظر عن الأسباب المتذرع بها، لأن من شأن هذه الوسائل أن تجعل العلاقات بين ضفتي المضيق أسوأ مما هي عليه وأن تثير مشاعر النفور لدى الشعبين''.

وتنبغي الإشارة إلى أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ صار كل من تايوان وجمهورية الصين الشعبية عضوا كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية التي تتوفر لديها إمكانية العمل كمحفل بناء للحوار بشأن قضايا التجارة والاقتصاد بين الجانبين. ويمكن كذلك للأمم المتحدة ولوكالاتها المتخصصة أن توفر منبرا متعدد الأطراف لإجراء الاتصالات بشأن طائفة أوسع من القضايا. ومن شأن هذا التفاعل الإيجابي أن يساعد على تهيئة أجواء لبناء الثقة بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية، وأن يسهم بالتالي في إرساء السلام والازدهار والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٨ - تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة سيعود بالنفع على البشرية جمعاء

تعتبر تايوان، كما أشير إلى ذلك من قبل، مجتمعا ديمقراطيا مفعما بالحيوية، وتعد أيضا شريكا دوليا نشطا. ومن شأن تمثيل ٢٣ مليون تايواني في الأمم المتحدة أن يحقق مبدأ العالمية لعضويتها، بحيث تصير هذه الهيئة العالمية أكثر تمثيلا وشمولا وفعالية. وسيسهم ذلك أيضا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وفي مجالات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وفي نفس الوقت، سيساعد ذلك على بلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية في أبكر وقت ممكن. والأهم من ذلك، يعتبر هذا التمثيل ترتيبا واقعيا وعقلانيا يتفق والوضع الراهن لضفتي مضيق تايوان.

وخلاصة القول إن شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة بحاجة إلى الأمم المتحدة، والأمم المتحدة ليست في غنى عن ٢٣ مليون فرد يشكلون شعب تايوان!

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها، مع القلق، أن شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة، هو الشعب الوحيد في العالم الذي لا يزال يفتقر إلى التمثيل في الأمم المتحدة، مما يتنافى مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبدأ عالمية المنظمة الأساسي، ويتنافى مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئه،

وإذ تشير إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها، ولم يقرر أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية حق تمثيل جمهورية الصين (تايوان) أو شعب تايوان في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها،

وإذ تلاحظ أن جمهورية الصين الشعبية لم تمارس مطلقا، منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩، أي سيطرة أو ولاية على تايوان، ولم تمارس حكومة جمهورية الصين (تايوان) مطلقا أي سيطرة أو ولاية على أراضي جمهورية الصين الشعبية،

وإذ تلاحظ أيضا أن جمهورية الصين تحولت في تايوان إلى دولة ديمقراطية حرة بعد أن أنهت حكما استبداديا استمر أربعة عقود،

وإذ تدرك أن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في تايوان، هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل جمهورية الصين (تايوان) وشعب تايوان في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ أن شعب تايوان وقادته المنتخبين ملتزمون بالقيم العالمية للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبتعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والمساعدة الإنسانية،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الموقع الاستراتيجي لتايوان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومدى ما سيمثله انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة من إسهام كبير في صون السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة عن طريق الدبلوماسية الوقائية،

تقرر ما يلي:

(أ) الاعتراف بحق شعب تايوان البالغ تعداده ٢٣ مليون نسمة في أن يكون ممثَّلا في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ الفقرة (أ) من هذا القرار.